تناقضات وغموض السياسة الأمريكية في ليبيا منذ ٢٠١١

تحرير: **Menna Khaled**
FDHRD
٢٠ مايو ٢٠٢١

كانت العلاقات الليبية مع الولايات المتحدة متوترة قبل عام ٢٠١١ بوقت طويل ، بسبب الهجمات الإرهابية للعملاء الليبيين التي قصفت طائرة ركاب أمريكية ، مما أدى إلى عقوبات اقتصادية أمريكية وانتقام عسكري. ومع ذلك ، نبذ القذافي الإرهاب وأنهى برامجه الصاروخية والنووية في صفقة مع الولايات المتحدة وأوروبا ، تضافرت مع ازدهار العلاقات الأمريكية الليبية. لاحقًا ، في عام ٢٠١١ ، اجتاح الربيع العربي ليبيا ، حيث احتج الناس على حكم القذافي ، ولقد تم استخدام القوة لإعادة السيطرة في البلاد ونزع سلاح المسلحين. ومع ذلك وتحت رعاية الأمم المتحدة ، دعت الأنظمة الغربية إلى التدخل لمنع مذبحة ضد المدنيين شنها القذافي.

جاء تدخل واشنطن في ليبيا للمرة الثالثة خلال عقد من الزمن التي تتبنى فيها الولايات المتحدة تغيير النظام ثم تفشل في التخطيط لعواقب ما بعد الصراع. ، لقد أطاحت الولايات المتحدة بحركة طالبان في أفغانستان في عام ٢٠٠١ لكنها فشلت في تحقيق الاستقرار في البلاد. بعد ذلك بعامين ، وفي عام ٢٠٠٣ ، فشلت الولايات المتحدة مرة أخرى في تحقيق الاستقرار في وضع ما بعد الصراع في العراق ، حيث أرادت الولايات المتحدة تجنب العملية المطولة لبناء الدولة. ولقد أدت إدارة بوش إلى انهيار المؤسسات العراقية.

الرئيس أوباما وقع في نفس الفخ فيما يتعلق بالتدخل في ليبيا بهدف حماية المدنيين المهددين من قبل قوات الحكومة الليبية ؛ ومع ذلك ، توسع هدف التدخل ، مما أدى إلى حرب طويلة، قتل فيها الآلاف من المدنيين. ولقد فشلت إدارة أوباما في اتخاذ تدابير لإعادة بناء الدولة الليبية ، وكذلك فعل ترامب الذي لم يكن راغبًا في التخطيط لإعادة بناء ليبيا. حيث كانت إدارة ترامب تسترشد بمبدأ "أمريكا أولاً" الذي كان مدفوعًا بمقاربة واقعية واضحة تهدف إلى الحفاظ على المصالح الوطنية للولايات المتحدة واقتطاع مشاركة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. مع القيادة الأمريكية الجديدة في عام ٢٠٢١ ، ومن المحتمل أن تعيد الولايات المتحدة تأكيد نفوذها من خلال الجهود الدبلوماسية لمعالجة النفوذ الروسي الراسخ في النظام الدولي.

مع التطورات المعاصرة والتقدم نحو إنشاء حكومة موحدة في ليبيا بعد عقد من انعدام الأمن والحرب الأهلية السائدة ، يصدر ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان هذا التقرير للتركيز على السياسات الأمريكية تجاه ليبيا المضطربة ، والتي ركزت نسبيًا على التصدي للإرهاب. يوضح التقرير السياسة الأمريكية في ليبيا على مدى العقد الماضي ، حيث يلقي الضوء على الوضع في ليبيا من أجل فهم السياق الذي أدارت فيه الإدارات الأمريكية سياساتها.

يبدأ التقرير بمقاربة إدارة أوباما المقيدة تجاه ليبيا، والتي اتسمت بالارتباك والمتردد نتيجة لهجوم بنغازي عام ٢٠١٢ والنكسات في انتقال الحكومة الليبية.

كما يوضح التقرير غموض سياسة إدارة ترامب ، التي حالت دون قيام الولايات المتحدة بدور في بناء ليبيا.

ويسلط التقرير الضوء أيضًا على الجهود الدبلوماسية لإدارة بايدن لتعزيز استقرار ليبيا من خلال التعاون مع الشركاء الدوليين والمشاركة في جهود الوساطة.

ويحدد التقرير موقف الولايات المتحدة من تركيا باعتبارها طرفًا دوليًا متحاربًا في ليبيا ، خاصة أنه تسبب في استياء الإدارة الأمريكية وأثار غضب الانتقادات الدولية. ويلقي التقرير الضوء أخيرًا على الوضع الحالي في ليبيا ، حيث تم تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

تردد إدارة أوباما

مع تطورات الربيع العربي السريعة وانتشارها بين الدول العربية، ثار الشعب الليبي على حكومة القذافي، في البداية لم تكن الولايات المتحدة قادرة على الرد على تطورات ثورات الربيع العربي. ومع ذلك ، ركزت الولايات المتحدة بسرعة على التزامها بنشر القيم الديمقراطية ودعم الانتفاضة الليبية. ولقد بررت الإدارة الأمريكية تدخلها من خلال مبدأ المسؤولية عن الحماية (R٢P).

قال أوباما: "كنا نعلم أننا إذا انتظرنا يومًا آخر ، فإن بنغازي ... يمكن أن تعاني من مذبحة كان من شأنها أن يتردد صداها في جميع أنحاء المنطقة ويلطخ ضمير العالم". كما أذنت الحكومتان الروسية والصينية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين.

في ١٩ مارس ٢٠١١ ، أطلق الرئيس أوباما حملة جوية ضد ليبيا. وقصف الناتو قوات الحكومة الليبية ، كما دعم المتمردين. أدى التدخل لتغيير النظام على حساب الشعب الليبي إلى حرب طويلة ومكلفة.

ركزت سياسة الولايات المتحدة على العملية الانتخابية بدلاً من عملية بناء الدولة. كما أجرت الحكومة الانتقالية الليبية انتخابات عامة للتعامل مع السلطة نتيجة فشلها في إنشاء مؤسسات ديمقراطية فعالة. وبالمثل ، دعمت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي عملية انتخابات عام ٢٠١٢ التي دعمتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UMSMIL). ولقد أسفرت انتخابات عام ٢٠١٢ عن تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة . ومع ذلك تجاهلت الولايات المتحدة حقيقة أن حكومة الوفاق الوطنى تفتقر إلى أدوات الحكم. حيث تم تقويض سلطة الحكومة من قبل المليشيات التي ملأت الفراغ.

في ١١ سبتمبر ٢٠١٢ ، داهم مسلحون سفارة الولايات المتحدة في بنغازي ، مما أدى إلى مقتل السفير الأمريكي ستيفنز و ٣ مسؤولين أمريكيين. كان هجوم بنغازي عام ٢٠١٢ نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا. اللافت هو حقيقة أن كلينتون قالت إن "الولايات المتحدة لن تدير ظهرها للانتقال الليبي إلى دولة حرة وديمقراطية". ومع ذلك نفذت سياسة الإدارة العكس تماما.

في أعقاب هجوم عام ٢٠١٢ ، قيدت الولايات المتحدة سياستها تجاه ليبيا , نصحت وزارة الخارجية الأمريكية المواطنين الأمريكيين بمغادرة البلاد وقامت بوضع ليبيا في المستوى الرابع من إرشادات السفر بسبب ارتفاع مستويات الجريمة والإرهاب والاضطرابات المدنية والنزاع المسلح. ولا يزال التحذير ساريًا اعتبارًا من أبريل ٢٠٢١ بسبب استمرار الوضع غير المستقر في ليبيا والإرهاب والعنف والمستوى المرتفع لجائحة كورونا ١٩-Covid.

في عام ٢٠١٤ ، أجرت ليبيا انتخابات برلمانية لمجلس النواب. و انقسام السلطة بين الجماعات المتنافسة في طرابلس وطبرق ، مع الاعتراف بالأخيرة من قبل المجتمع الدولي.

مع انقسام السلطة وصعود الحكومات المتنافسة ، شهدت ليبيا أسوأ موجة عنف ، حيث زادت الميليشيات والجماعات الإرهابية من قوتها وحافظت على سيطرتها من خلال خلق الفوضى ورفض نزع السلاح. وقد أدت المنافسة إلى تشكيل تحالفين

للميليشيات على مستوى الدولة في يوليو ٢٠١٤ ، عملية الكرامة ، لطرد الميليشيات الإسلامية من شرق ليبيا التي شكلها اللواء حفتر ، وفجر ليبيا والتي شكلتها جماعات مسلحة من مصراتة وميليشيات إسلامية أخرى.

على الرغم من تدهور الوضع في ليبيا ، فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التدخل. وفشلت في البداية في صياغة سياسة لعكس الوضع في ليبيا ، ونأت بنفسها بعد هجوم بنغازي عام ٢٠١٢. ومع تزايد العنف والتنافس بين الفصائل الليبية ، اتخذت الولايات المتحدة خطوة أخرى إلى الوراء حيث بدأت ليبيا في الانهيار في عام ٢٠١٤. فأزالت الولايات المتحدة سفارتها بسبب المخاوف الأمنية .

كما صنفت الولايات المتحدة أنصار الشريعة في بنغازي وأنصار الشريعة في درنة كمنظمات إرهابية أجنبية. وأكدت الولايات المتحدة أن كلا المجموعتين متورطتان في تنفيذ هجمات إرهابية ضد المدنيين وكانت مسؤولة عن هجوم بنغازي عام ٢٠١٢ ضد البعثة الأمريكية الخاصة.

ومع ذلك ، ففي سبتمبر ٢٠١٤ ، عادت ليبيا إلى الأجندة الأمريكية من أجل مواجهة الميليشيات المتسللة التابعة لداعش ، مما دفع الولايات المتحدة إلى قصف أهداف داعش في مدينة درنة الساحلية وحشدت جهودها للحصول على الدعم الدولي لمواجهة التهديد الذي يشكله داعش. حبث كان من الصعب على الولايات المتحدة إهمال ورفض ظهور داعش في ليبيا ، التي تبعد أقل من ٥٠٠ كيلومتر عن أوروبا.

في صراع الولايات المتحدة ضد داعش ، تم التخلي عن تدابير بناء مؤسسات ديمقراطية وحسابات انتهاكات حقوق الإنسان. وقد حدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أنشطتها في مجال حقوق الإنسان ، وعملت على دعم مشاريع البلديات والقطاع الخاص لتعزيز ليبيا أكثر توحيدًا.

في سبيل الحاجة إلى تحقيق الاستقرار ، ولتأمين صورتها الدولية كمدافع عن الديمقراطية ، أعطت الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأولوية للحديث بين الحكومات المتنافسة بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) ، مما أدى إلى اتفاق ليبيا السياسي عام ٢٠١٥ وقد ساعدت عملية السلام التي قادتها الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ في الصخيرات ، على إنشاء حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا بقيادة رئيس الوزراء فايز السراج.

كان لليبيا مركزي قوة معترف بهما ، حكومة معترف بها دوليا مقرها طرابلس وبرلمان دولي معترف به في الجزء الشرقي من البلاد ، حيث عين الأخير حكومة في مدينة البيضاء تحت سلطة الجنرال خليفة حفتر.

في السنوات الأخيرة من إدارة أوباما ، غيرت الولايات المتحدة مسارها السلبي تجاه ليبيا من خلال الانخراط المكثف. واتبعت الولايات المتحدة سياسة مكافحة الإرهاب ، وشنت ضربات عسكرية ، وعملت على نزع سلاح المسلحين. في عام ٢٠١٦ ، وواصلت الولايات المتحدة سياستها في مكافحة الإرهاب ، بعد طلب رسمي للمساعدة من حكومة الوفاق الوطني. بين أغسطس ٢٠١٦ وديسمبر ٢٠١٩ ، كما شنت الولايات المتحدة أكثر من ٤٩٥ غارة جوية كجزء من الحملة العسكرية الأمريكية المعروفة باسم "عملية أوديسة البرق" التي استهدفت منشآت الدولة الإسلامية ، والتي نفذتها الولايات المتحدة .

ومع ذلك ، ومع صعود داعش في مدينة سرت الليبية في عام ٢٠١٥ ، سعت الولايات المتحدة للحصول على شريك مستقر للتعاون لمكافحة الإرهاب ، مما أدى إلى ظهور انقسامات في الكونجرس حول كيفية التعامل مع الجنرال خليفة حفتر وجيشه الوطني الليبي. كما كانت تحارب الإرهابيين الإسلاميين.

كما ساعدت الولايات المتحدة في شن حملة جوية للحد من أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي يمارسها داعش. كما دعمت بشكل كبير حملة مكافحة الإرهاب في سرت التي شنتها الميليشيات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني من مصراتة ، والتي كان اللواء حفتر يقاتلها.

وبالمثل ، ركزت إدارة أوباما على نزع سلاح الجماعات المسلحة ، حيث كان انتشار الأسلحة العسكرية في ليبيا غير الآمنة ، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والمتفجرات والصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على الكتف (منظومات الدفاع الجوي المحمولة) مصدر قلق خطير في ليبيا والولايات المتحدة ، خوفًا من التعرض للإصابة. التي احتوتها داعش. وفقًا لذلك ، نفذت إدارة أوباما برنامجًا في عام ٢٠١٧ مع ليبيا لاسترداد وتعطيل أنواع معينة من الأسلحة بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المحمولة ونشرت قوات الرد السريع في الوحدات العسكرية الليبية لاعتراض مناطق التخزين وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة. كما قامت الإدارة بتأمين المواد النووية ومكونات الأسلحة الكيماوية.

كانت الجهود الأمريكية الليبية للحد من التهديدات التي يشكلها انتشار الأسلحة بين الميليشيات تسير في إطار اتفاق ثنائي بشأن الحد من الأسلحة تم توقيعه في أواخر عام ٢٠١١.

كانت جهود الولايات المتحدة لدعم ليبيا بعد القذافي صغيرة من حيث الحجم والنطاق والموارد مقارنة بالجهود الأمريكية في دول أو مناطق أخرى. وقد تفاقم إحجام أوباما عن المشاركة المستمرة في ليبيا بسبب التوتر والاستياء من هجمات سبتمبر ٢٠١٢ على المرافق الدبلوماسية والاستخباراتية لواشنطن في بنغازي ، فضلاً عن عدم الاستقرار السائد وانتكاسات الحكومة الانتقالية. كما أدى تردد الإدارة والفشل السياسي في إنشاء حكومة مستقرة ومكافحة الإرهاب لحل الأزمة السياسية الليبية إلى تدخل جهات فاعلة دولية أخرى. ووصف أوباما فيما بعد تدخل الولايات المتحدة في ليبيا بأنه أكبر فشل سياسي له. بعد مرور عام ، وساءت سياسة عدم الأولوية التي تنتهجها أمريكا في ليبيا بشدة في ظل إدارة ترامب.

سياسة ترامب الغامضة تجاه ليبيا

عندما تولت إدارة ترامب ، كانت ليبيا تواجه تحديات كبيرة. وإزداد الوضع في البلد تدهوراً مع تزايد الصراعات الجارية. وكان اتفاق السلام الليبي المبرم في عام ٢٠١٥ ، والذي أنشأ حكومة الوفاق الوطني ينهار. أمام هذا الانخفاض أصبحت ليبيا ساحة لمصالح الجهات الدولية ، في حين اتسمت استجابة القوى الدولية بالتناقض والانقسامات. وقد دعم الغرب بقيادة الولايات المتحدة والأمم المتحدة وتركيا حكومة الوفاق الوطني. ومن ناحية أخرى دعمت مصر والإمارات وروسيا القائد العسكري الليبي خليفة حفتر.

كان لدى إدارة ترامب سياسة واضحة في عدم تدخل ، حيث قرر فصل تشابك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط والتركيز على المصالح والأولويات الوطنية للولايات المتحدة. مثل سياساته في سوريا ، تراجع ترامب عن التورط في الحرب الأهلية الليبية بالتوافق مع سياسته "أمريكا أولاً" التي دعت إلى فك الارتباط عن الصراع الخارجي والتدخل فقط عندما يكون ذلك في مصلحة أمريكا ، بينما حث القادة على الدفاع عن أنفسهم. وأكد دونالد ترامب نيته في عدم تكثيف التدخل الأمريكي في ليبيا قائلاً "لا أرى أي دور في ليبيا. أعتقد أن للولايات المتحدة الآن أدوارًا كافية ". ومع ذلك ، مثل أوباما اتبع ترامب سياسة غير متماسكة وغير فعالة.

ركزت استراتيجية ترامب للأمن القومي إلى حد كبير على مكافحة الإرهاب كأولوية رئيسية للأمن القومي للولايات المتحدة ، وخاصة في الشرق الأوسط. نظرًا لأن إدارة ترامب أعلنت عدة مرات نيتها إنهاء التورط الأمريكي في حروب الشرق الأوسط إلى الأبد ، وتصرفت تجاهها ، فقد اتبع الرئيس بدلاً من ذلك نهجًا مزدوجًا مشوشًا وغير دقيق ، مثل سلفه ، وانتهى به الأمر في تمكين المعتدين و تصعيد التوتر والعنف.

أجرت إدارة ترامب نقاشا حول كيفية التعامل مع ليبيا ، سواء اتباع نهج السلف السابق أو الالتزام بعقيدة أمريكا الأولى ، مما أدى إلى تنفيذ سياسة متنوعة. كانت السياسة المحددة الوحيدة التي نفذتها إدارة ترامب في ليبيا هي مكافحة الإرهاب ، لأنه كان من أجل مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة. "ستكون هزيمة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة على رأس أولوياتنا" ، طبقا لما أصدره البيت الأبيض بعد دقائق من تنصيب دونالد ترامب.

في العامين الأولين من رئاسة ترامب ، واصلت الإدارة سياسة أوباما من خلال دعم فايز السراج ، رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني ، وأكدت شراكة الولايات المتحدة القوية مع حكومة الوفاق الوطني في مكافحة الإرهاب. وعلى النقيض من ذلك كان للولايات المتحدة موقف غير محدد من حفتر ، تميزت به الشعبة الإدارية. من ناحية دعمت الإدارة الحكومة المدعومة دوليًا فقط ، حكومة الوفاق الوطني. ومن ناحية أخرى ، رأى العديد من المسؤولين الأمريكيين أن تصرفات حفتر في مكافحة الإرهاب تتفق مع سياسة البيت الأبيض تجاه مكافحة الإرهاب الإسلامي. ومع ذلك ساهمت ثلاثة عوامل في حدوث تحول مؤقت في سياسة الولايات المتحدة تجاه دعم الجنرال خليفة حفتر.

محادثات أبريل ٢٠١٩ بين الإماراتي محمد بن زايد وولي العهد السعودي محمد بن سلمان ، اللذان ربما ضغطا على ترامب لدعم حفتر ، بالنظر إلى مكاسبه الإقليمية الأخيرة ضد الإرهابيين. ربما كان الاجتماع الذي عقد بين ترامب والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عاملاً مساهماً آخر. ةحاجة الولايات المتحدة لتأمين تدفق إنتاج النفط الليبي بسبب انتهاء الصلاحية الأخيرة للتردد على عقوبات النفط ضد إيران.

نتيجة لذلك ، في أبريل ٢٠١٩ ، أجرى ترامب مكالمة هاتفية مع الجنرال خليفة حفتر وناقش عدة قضايا. وخلال المكالمة أقر ترامب بجهود حفتر في محاربة الإرهاب وتأمين موارد الدولة النفطية. وطبقاً لما أوضحه البيت الأبيض ، فقد ناقشت الإدارة جهود مكافحة الإرهاب المستمرة من قبل الطرفين لتحقيق السلام والاستقرار في ليبيا. كما أشار البيت الأبيض أيضًا إلى أن الولايات المتحدة وحفتر "ناقشا رؤية مشتركة لانتقال ليبيا إلى نظام سياسي ديمقراطي مستقر". وقد أثار دعم الرئيس لحفتر الاستياء والانقسام في وزارة الخارجية والبنتاغون.

قبل دعوة ترامب لحفتر ، أعلنت الولايات المتحدة معارضة الحكومة للعمليات العسكرية لقوات حفتر ضد العاصمة الليبية. ومع ذلك فإن دعوة ترامب لحفتر تشير إلى الغموض وعدم وجود سياسة أمريكية موحدة وواضحة تجاه ليبيا. حيث كان من المتوقع أن يواصل ترامب دعم الولايات المتحدة لحفتر ، لكن إهمال ترامب لليبيا ترك السياسة الأمريكية في أيدي وزارة الخارجية ، مما دفع الإدارة إلى دعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

تجلت معارضة الكونجرس لتغيير سياسة ترامب في تقديم مشروع قانون من الحزبين "قانون استقرار ليبيا" ، والذي دعا إلى تبني عقوبات على الأفراد الذين يمارسون العنف في ليبيا. كما طالب الإدارة الأمريكية بمواجهة الدور الذي لعبه الكرملين في ليبيا، مما أدى إلى زيادة مشاركة الولايات المتحدة في ليبيا حيث تحول الوضع إلى مسألة تنافس بين القوى العظمى.

اندلع الصراع مرة أخرى في عام ٢٠١٩ ، عندما استفاد حفتر من الدعم من روسيا والإمارات العربية المتحدة ومصر في محاولة للاستيلاء على العاصمة طرابلس من حكومة الوفاق الوطني. ومع ذلك فقد تدخلت تركيا من خلال دعم قوات حكومة الوفاق الوطني التي أدت إلى انسحاب الجيش الوطني الليبي. ونجد أن إدارة ترامب السلبية تركت المشهد السياسي الليبي للاعبين الإقليميين والدوليين.

في أعقاب اندلاع صراع ٢٠١٩ بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي والتدخل الصريح للقوى الدولية والإقليمية ، تحولت السياسة الأمريكية إلى سياسة مشاركة قوية. حيث التقى مسؤولون أمريكيون مع خصوم ليبيين وداعميهم الأجانب لدعم وقف إطلاق النار وجهود وساطة الأمم المتحدة. وعلى هذا المنوال سعت السياسة الأمريكية إلى بناء إجماع على مستويين مختلفين ؛ وهما اتباع سياسة مكافحة الإرهاب من خلال نزع سلاح الميليشيات ومحاربة الإرهابيين من جهة، ودعم إدارة مستقرة وشفافة من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بنزع سلاح المليشيات ومحاربة المتطرفين ، نفذ الجيش الأمريكي عددًا من الضربات ضد تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له في شهري سبتمبر وديسمبر ٢٠١٩ في ليبيا ، باستخدام طائرات مسيرة وطائرات أخرى. حيث تم تنفيذ الضربات الجوية العسكرية الأمريكية لعام ٢٠١٩ من قبل الولايات المتحدة بالتعاون مع حكومة الوفاق الوطني.

ولدعم حكومة مستقرة ، أوضح السفير نورلاند ، في يونيو / حزيران ، نهج الولايات المتحدة لدعم وقف إطلاق النار بقوله: "لقد حان الوقت لجميع المرتزقة وجميع القوات الأجنبية للبدء في وقف التصعيد ومغادرة ليبيا. إذا كان هناك شعار واحد نطبقه على الوضع الآن ، فهو "ليبيا لليبيين".

في سبتمبر / أيلول ، شنت الولايات المتحدة غاراتها الجوية الثالثة على ليبيا خلال أسبوع ، مما أسفر عن مقتل ١٧ إرهابياً متحالفين مع تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد. ومع ذلك ، قالت مديرة المخابرات في أفريكوم ، الأدميرال البحري هايدي بير ، إن الحملة الأمريكية ضد داعش في ليبيا ألحقت الأذى بالأبرياء.

قبل صراع ٢٠١٩ ، أعلنت الولايات المتحدة عضوية ليبيا في برنامج شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP) ووقعت سلسلة من الاتفاقيات لبرامج أمن الحدود والمطارات. كجزء من السياسة النشطة التي تبنتها الولايات المتحدة حديثًا ، وفي نوفمبر ٢٠١٩ جرت محادثات ثنائية بين مسؤولي الولايات المتحدة وحكومة الوفاق الوطني حيث زار مسؤولو حكومة الوفاق الوطني واشنطن لإطلاق حوار أمني بين الولايات المتحدة وليبيا.

من المهم الإشارة إلى أن القلق المتزايد المفاجئ للولايات المتحدة تجاه ليبيا كان مدفوعًا بمقاربة الولايات المتحدة الواقعية ، حيث وجدت الولايات المتحدة ليبيا مكانًا للتنافس مع القوى العالمية الأخرى ، وكان التزام الولايات المتحدة بمكافحة الإرهاب مجرد غطاء للولايات المتحدة للتدخل و تأمين مصالحها الوطنية. وفي عام ٢٠١٨ سعت وزارة الدفاع لإعادة توجيه أفراد ومهام أفريكوم لتعكس التركيز العالمي على "منافسة القوى العظمى".

في عام ٢٠٢٠ ، خاض ترامب بشكل أعمق في الصراع الليبي ، من خلال دعم دعوات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في إطار محادثات الأمم المتحدة العسكرية ٥ + ٥ وسط العديد من الفصائل. وقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ مزيدًا من الاشتباك الأمريكي في ليبيا ، وفضح النشاط الدبلوماسي الأمريكي في محاولة لكسر صفقة لإنهاء الحصار النفطي الذي تسببت فيه قوات حفتر من أجل الضغط على القوات الدولية المتحاربة من أجل وقف إطلاق النار في أغسطس ٢٠٢٠. بالإضافة إلى

ذلك. ندد مستشار الأمن القومي روبرت أوبراين بالتدخل الأجنبي في ليبيا باعتباره عاملاً مقوِّضًا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. بدءًا من مايو ٢٠٢٠ ، كما أطلق المسؤولون الأمريكيون حملات تدعو روسيا إلى الحد من مشاركتها في ليبيا.

تناوبت سياسة إدارة ترامب تجاه ليبيا بين ثلاثة نطاقات من الإجراءات ؛ وهى تقييد التدخل الأمريكي في ليبيا ، والحفاظ على المصالح الأمريكية من خلال مكافحة الإرهاب ، والتنافس على السلطة في النظام الدولي. وقد كانت سياسة الولايات المتحدة غير متماسكة وتميزت بمواقف وانقسامات مختلفة. علاوة على ذلك ، تم استبدال إدارة ترامب بحكومة بايدن التي تصوغ تدخلًا سياسيًا ودبلوماسيًا في ليبيا.

إدارة بايدن الجديدة وليبيا

مثل سوريا ، أصبحت ليبيا ساحة معركة لمصالح اللاعبين الدوليين. على الرغم من أن بايدن لم يفعل سوى القليل جدًا في السياسة الخارجية حيث كان في منصبه لمدة ٥ أشهر ، إلا أن موقفه وموقفه من الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واضحان فيما يتعلق بإنهاء الحروب الخارجية في الشرق الأوسط. لا تهدف الإدارة الديمقراطية الحالية إلى الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان فحسب ، بل تهدف أيضًا إلى الاحتفاظ بمكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي. ومع ذلك ، فإن سياسة إدارة بايدن في ليبيا غامضة حتى الآن ، وتعتمد فقط على الجهود الدبلوماسية.

كشفت وزارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة بايدن عن التزام الولايات المتحدة بضمان استقرار ليبيا. وكشفت عن رغبة الولايات المتحدة في التعاون مع الشركاء الدوليين وإنهاء الصراع المستمر في ليبيا من خلال جهود الوساطة تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في يناير ٢٠٢١ ، دعت الولايات المتحدة إلى الانسحاب الفوري للقوات العسكرية الروسية والتركية والمرتزقة من ليبيا بعد تجاهل الموعد النهائي لمغادرتها. ، اكما نتقد ريتشارد ميلز ، رئيس البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سياسات التدخل التركية والروسية في ليبيا في الأمم المتحدة ، وطالب بالانسحاب. وقال ميلز: "ندعو جميع الأطراف الخارجية ، بما في ذلك روسيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة ، إلى احترام السيادة الليبية والوقف الفوري لجميع التدخل العسكري في ليبيا". وكانت تصريحات ريتشارد ميلز مشابهة لما قاله مايك بومبيو ، وزير الخارجية في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب ، الذي انتقد نقل القوى الدولية للمعدات العسكرية والأسلحة إلى المرتزقة والميليشيات.

كما دعمت إدارة بايدن وقف إطلاق النار في ليبيا لكنها جادلت بأن تدخل القوى الدولية في ليبيا يقوض عملية السلام بسبب تدخلها العسكري وتجاهل مطالب المواطنين الليبيين.

علاوة على ذلك ، بعد عشر سنوات من انتفاضة ٢٠١١ التي أطاحت بمعمر القذافي ، لا تزال ليبيا تجري ترتيبات انتقالية إلى حكومة مستقرة ، حيث لم تعلن إدارة بايدن بعد موقف الولايات المتحدة من حكومة الوحدة المنشأة حديثًا، إن إهمال إدارة بايدن للوضع الحالي في ليبيا يقلل من نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ويفسح المجال للاعبين الدوليين والإقليميين.

العلاقات الأمريكية التركية والملف الليبي

العلاقات الأمريكية التركية تتدهور كل عام، حيث أثار التدخل الأجنبي التركي في ليبيا مخاوف الولايات المتحدة وزاد من توتر العلاقات بين البلدين. وفي منتصف ديسمبر ٢٠١٩ وافق البرلمان التركي على اتفاقية لتوفير المعدات والتدريب العسكري

والمساعدة الفنية والاستخبارات لحكومة الوفاق الوطني. وفي الشهر نفسه وافق البرلمان على تشريع يسمح بنشر قوات مقاتلة في ليبيا ودعم حكومة الوفاق الوطني.

كما أدى اتفاق ٢٠١٩ بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية بشأن الحدود البحرية لشرق المتوسط إلى زيادة التوترات في دول شرق البحر المتوسط ، فضلاً عن زيادة التنافس التركي مع الدول العربية السنية. وقد أثار الاتفاق انتقادات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وتم فرض عقوبات على الأفراد الأتراك لتثبيط عمليات التنقيب التركية بالقرب من قبرص.

انتقدت الولايات المتحدة تحت إدارة ترامب تركيا وحذرتها من التدخل العسكري في ليبيا. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية مورجان أورتاغوس "التدخل العسكري الخارجي هدد آفاق حل الصراع"

ومع ذلك ، كما تم تحديد سياسة إدارة ترامب بالغموض كما هو موضح سابقًا ، فإن الاستيلاء على صاروخ روسي يمثل نقطة تحول في العلاقات الأمريكية التركية. خيث استولت الميليشيات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني في طرابلس على نظام بانتسير للدفاع الصاروخي روسي الصنع أثناء قصف قاعدة خليفة حفتر الجوية في مايو ٢٠٢٠. وأدى الاستيلاء على الصاروخ إلى تحول في السياسة ، حيث وافقت الولايات المتحدة وتركيا على مشاركة نظام الدفاع الروسي الذي تم الاستيلاء عليه. . وقد بدأ التعاون في الازدياد بين الدولتين، وفي عام ٢٠٢٠ اتفق الرئيس التركي أردوغان وترامب على العمل عن كثب بشأن ليبيا خلال مكالمة هاتفية.

وافق البرلمان التركي في ديسمبر ٢٠٢٠ على تمديد وجود القوات العسكرية في ليبيا لمدة ١٨ شهرًا. وبدأ تدفق القوات العسكرية التركية بعد توقيع تركيا والحكومة المؤقتة لحكومة الوفاق الوطني اتفاقيتين للتنقيب عن الغاز والتعاون العسكري في ديسمبر ٢٠١٩.

بحلول يوليو / تموز ٢٠٢٠ ، تعرضت تركيا لضغوط وانتقادات دولية بشأن تورطها في ليبيا ، مما أثار مخاوف من اندلاع حرب إقليمية ، مما دفع ترامب إلى الانخراط في محادثات ثنائية ومتعددة الأطراف. كما أثار البيت الأبيض مخاوف الولايات المتحدة فيما يتعلق بتوقيع تركيا على مذكرتي تفاهم لتحديد الحقوق البحرية ، والتعاون الأمني والعسكري بين البلدين في نوفمبر ٢٠١٩ بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني. وشكل الاتفاق نقطة تحول في التدخل التركي في ليبيا ، حيث زادت تركيا من دعمها العسكري لقوات حكومة الوفاق الوطني ودعمتها لأنظمة أسلحة متطورة ومرتزقة.

كما أثار الرئيس المصري مخاوفه بشأن الوضع في ليبيا ، حيث أكد كل من ترامب والرئيس السيسي على الحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار وإجراءات بشأن المفاوضات الاقتصادية والسياسية.

على عكس ترامب ، فإن سياسة بايدن بشأن تركيا واضحة للغاية حيث انتقدت إدارته مرارًا تورط السلطات التركية في ليبيا. وقال ريتشارد ميلز: "ندعو تركيا وروسيا إلى الشروع فوراً في سحب قواتهما من البلاد وإزالة المرتزقة الأجانب والوكلاء العسكريين الذين جندتهم، وتمويلهم ونشرهم ودعمهم في ليبيا".

افتقر الموقف الأمريكي من الصراع الليبي إلى الاتساق والوضوح ، الأمر الذي أدى إلى تعقيد قدرة الولايات المتحدة على المواجهة والحد من تدخل الفاعلين الدوليين في ليبيا ، وإنهاء الخصومات بين الفصائل الليبية.

خطوات نحو سلام دائم

بعد ١٠ سنوات من سقوط معمر القذافي ، لم تتمكن ليبيا من تشكيل حكومة مستقرة بسبب أزمات متعددة على شكل انقسامات داخلية ، وحرب أهلية ، وإرهاب ، وانقسام دولة بين حكومة وفاق معترف بها من قبل الأمم المتحدة ومنافس بقيادة الجيش الوطني الليبي (LNA) الجنرال خليفة حفتر. ومع ذلك ، فإن التقدم نحو السلام وحكومة وطنية موحدة يجري حاليًا في ليبيا في إطار عملية تقودها الأمم المتحدة ، حيث يشغل عبد الحميد دبيبة منصب رئيس الوزراء المؤقت الجديد.

وجاءت مصادقة حكومة الوحدة الوطنية بزعامة عبد الحميد دبيبة بعد موافقة مجلس النواب في العاشر من مارس / آذار ٢٠٢١.

رحبت الجهات الفاعلة الدولية التي كانت تدعم أطرافًا مختلفة في ليبيا بالحكومة الجديدة ، واتفقت الحكومتان المتنافستان السابقتان على الحل والتعاون. ومن المقرر أن تبقى الحكومة المؤقتة الجديدة في السلطة حتى ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١ ، وهو الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

كان دبيبة أكثر حذرًا بشأن إبعاد ٢٠ ألف مرتزق أجنبي استأجرتهم تركيا وروسيا والإمارات العربية المتحدة. وقال إن "القوات كانت خنجرًا في ظهر البلاد" لكنه بحاجة إلى التصرف بحكمة. بيد أن المسؤولين الأتراك رفضوا الدعوات الدولية لسحب القوات التركية ونشر مرتزقة سوريين من ليبيا تماشيا مع الاتفاق العسكري الموقع عام ٢٠١٩.

يشكل تشكيل الحكومة الليبية الجديدة طفرة في التغلب على الانقسامات السياسية في ليبيا. ومع ذلك ، فإن حكومة الوحدة الوطنية أمامها عقبات خطيرة وتحديات تتراوح بين القضايا المحلية والدولية. وعلى الصعيد الداخلي ، تشهد الدولة صعوبات في تشكيل مجلس الوزراء ، وضغوط من جماعات المصالح على الحكومة لتنفيذ مشاريع وسياسات معينة تخدم مصالحها فقط ، واحتمال اجتياز موعد الانتخابات الوطنية ٢٠٢١ بسبب احتمال تمديدها. مشروع الاستفتاء الدستوري لمدة ستة أشهر ، وإنهاء العنف والإرهاب. على الصعيد الدولي ، تكافح ليبيا مع الجهات الدولية الفاعلة لسحب قواتها العسكرية ونشر المرتزقة.

ملاحظات ختامية

يوضح التقرير السياسات الأمريكية تجاه ليبيا منذ التدخل الأمريكي عام ٢٠١١. كما كشف عن ديناميكيات سابقة ومعاصرة تشرح سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا. مع طي الربيع العربي بين الدول العربية كانت السياسة الأمريكية غير متماسكة ، حيث كانت إدارة أوباما تصارع منذ البداية حول كيفية رد الولايات المتحدة على الانتفاضات. ومع ذلك استجابت الإدارة الديمقراطية سريعاً لتثبيت قيمها الديمقراطية ودعمت الانتفاضة في ليبيا. وعليه ، فإن ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان يؤكد على ما يلي:

- **كانت العمليات العسكرية الأمريكية في ليبيا بعيدة كل البعد عن الأسباب الرئيسية المعلنة والمحددة للتدخل في ليبيا في عام ٢٠١١. وكانت المطالبات الأولية للتدخل هي حماية المدنيين من الأعمال الشائنة للعقيد معمر القذافي. وتناوبت هذه المزاعم مع هدف إسقاط نظام القذافي ، وإرساء الديمقراطية ، وهزيمة داعش مع تجاهل الظروف التي سمحت بظهور التطرف العنيف في البلاد في المقام الأول.**

- **يؤكد ملتقى الحوار أن الولايات المتحدة تفتقر إلى سياسة واضحة تجاه الوضع الكارثي في ليبيا حيث كانت الولايات المتحدة غاضبة من هجوم بنغازي عام ٢٠١٢ وتشتت بين دعم العملية الانتخابية ، وتأمين منشآتها وموظفيها ، ومواجهة تسلل داعش. كان فشل الولايات المتحدة في كل من المرحلة الانتقالية بعد الصراع والمحاولات السابقة لتغيير النظام في العراق وأفغانستان ، إلى جانب الانقسام في الكونغرس بشأن التدخل العسكري الليبي ، عاملاً مساهماً في تردد الولايات المتحدة في ليبيا .**

ويشير التقرير إلى أنه في السنوات الأخيرة من إدارة أوباما ، واجهت الولايات المتحدة نهجها الواقعي السلبي تجاه ليبيا الذي تم تنفيذه منذ هجوم بنغازي عام ٢٠١٢ وتبنت سياسة نشطة للغاية لمكافحة الإرهاب ، حيث كان من مصلحة الولايات المتحدة مواجهة الدولة الإسلامية.

- **أدى تردد الإدارة وفشل السياسة في إنشاء حكومة مستقرة ومكافحة الإرهاب لحل الأزمة السياسية الليبية إلى تدخل جهات فاعلة دولية أخرى.**
- **مثل أوباما ، اتسمت سياسة إدارة ترامب تجاه ليبيا بالغموض. اتبعت إدارة ترامب نهجًا سلبيًا تجاه ليبيا ، حيث تركت المشهد السياسي للاعبين الإقليميين والدوليين. مثل أوباما ، ولم تتطابق سياسات ترامب في ليبيا مع مصالح الشعب الليبي. لقد عكس فقط مصالح الولايات المتحدة.**
- **كان لدى إدارة ترامب سياسة معقدة غير واضحة تقترن بعدم الاستعداد للتدخل فضلاً عن الحاجة الملحة لمواجهة كل من التهديد الإرهابي المتزايد ودور روسيا في ليبيا. وقد طبقت إدارة ترامب نهجًا مزدوجًا مشوشًا وغير محدد في ليبيا ، مما أدى إلى تصعيد الصراع حيث تدخل المزيد من الجهات الفاعلة الدولية في ليبيا. مثل سلفه ، كما تهمش إدارة ترامب من استراتيجية عدم التدخل إلى التدخل النشط الواضح في ليبيا لمكافحة الإرهاب ، لأنه كان في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة.**
- **فيما يتعلق بالميليشيات والفصائل الحكومية ، كان ترامب يفتقر إلى سياسة واضحة ومحددة ، والتي كانت كذلك متناوبًا سريعًا اعتمادًا على السياق الدولي بالإضافة إلى إعادة تقييم الولايات المتحدة المستمرة لمصالحها الوطنية.كما أشار التقرير إلى أن جوهر السياسة الأمريكية في ظل إدارة ترامب كان دعوة جميع الأطراف والجهات الفاعلة الدولية في ليبيا إلى نبذ العنف وحل الوضع السياسي المجزأ من خلال الحوار والمشاركة في العملية الديمقراطية. وكان التحول المفاجئ في سياسة الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ هو التنافس مع القوى الأخرى في ليبيا تحت ستار مكافحة الإرهاب ودعم حكومة مستقرة.**
- **مثل ترامب ، عملت إدارة بايدن على عدم تكثيف دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وأفريقيا. على عكس أوباما وترامب ، ولن يتبنى بايدن نهجًا قتاليًا. وبدلاً من ذلك تعتمد الإدارة على جهودها وأنشطتها الدبلوماسية.**
- **ويشير التقرير إلى أن إدارة بايدن تغض الطرف عن التطورات الجارية في ليبيا ، من خلال عدم نقل موقف الولايات المتحدة من الحكومة المنتخبة حديثًا. كما يشير إلى أن إهمال الإدارة الأمريكية لليبيا سيفسح المجال أمام قوى خارجية إقليمية ودولية أخرى للتدخل.**
- **كما يشير التقرير أيضاً إلى أن الإدارات الأمريكية الثلاث ، ولا سيما إدارتي أوباما وترامب ، كانت لديها القدرة والقوة على تبديد تدخل الجهات الأجنبية وعكس الوضع الكارثي في ليبيا ، لكن الولايات المتحدة أهملت ليبيا وقادت من الخلف.**

- **علاوة على ذلك ، يلاحظ التقرير أن التدخل العسكري التركي في ليبيا اقترن بإلحاح تركيا لتأمين مصالحها الجيوسياسية. ويحدد التقرير أن تدخل تركيا في ليبيا اقترن بأسباب أخرى بخلاف مطالبة تركيا الأولية بتأمين المدنيين ودعم حكومة الوفاق الوطني ضد المنافس خليفة حفتر.**
- **تهدف تركيا إلى تأمين مصالحها والوصول إلى الموارد البحرية في البحر الأبيض المتوسط وضمان تشكيل حكومة حليفة لتركيا. وقد استخدمت تركيا اتفاقها البحري مع ليبيا بشكل فعال وزادت قواتها العسكرية لمواجهة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ، كجزء من التنافس على السلطة في المنطقة.**
- **فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية التركية بشأن ليبيا ، يشير التقرير أن سياسة إدارة ترامب تجاه تركيا كانت تتأرجح بين الانتقادات والتعاون على أساس إعادة التقييم المستمر للولايات المتحدة لمصالحها الخاصة. من ناحية أخرى ، تبنت إدارة بايدن سياسة أكثر صرامة تجاه تركيا ، وسيعتمد التعاون بين الدولتين بشكل أساسي على احترام تركيا للقيم الجوهرية للولايات المتحدة والديمقراطية وحقوق الإنسان.**
- **أخيرًا ، تشير الحكومة الليبية الجديدة إلى الجهود الليبية لتحقيق انتقال ناجح بعد سقوط القذافي. إن ليبيا بحاجة إلى اهتمام ودعم النظام الدولي لمواجهة تحديات بناء الدولة التي تواجهه ليبيا بفعل التدخل الغربي والإرهابيين**